

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي
تيسمسيلت. الجزائر



العدد : 03 / جوان 2011

المركز الجامعي: تيسمسيلت - الجزائر- الهاتف/الفاكس
: 046/47/56/18

منشورات



AL MI'YAR

Revue périodique publiée par le Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie

N° 3. Septembre 2011

شارك في العدد

عبد القادر راجحي. سعاد شريف. مسكين دايري. مختارية بلعدي. علي بوعزيزة. كاملة
مولاي. خالد بن شعيب. بوبكر معزیز. عبد الرحمن براهيم فواتيح. براهيم بلقاسم. أحمد
لعروسي. توفيق مالكي. أحمد شامي. أحمد محمودي. بوعبد الله راجحي. صغير عبد
الصمد.

Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie .Tel / fax: 046 47 56 18

ISSN 2170-0931



توجه جميع المراسلات باسم رئيس
التحرير

أ. مرسى رشيد

المركز الجامعي: تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس: 046 47 56 18

البريد الإلكتروني:

Rachidmersi@yahoo.fr

ISSN 2170-0931



شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00 سنتيم عن أعلى الصفحة.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 20 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراءك وأحكام الكتاب.
- كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

رئيس المجلة : د. بن جامعة الطيب. مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسؤول عن النشر
مدير مساعد مكلف بالدراسات.

رئيس الهيئة
أ. دردار بشير.

رئيس التحرير
أ. موسي رشيد.

هيئة التحرير
أ. دايري مسكين
أ. تواتي خالد
أ. روشو خالد
أ. لعقاب الجيلالي
أ. بلخياطي الحاج لونيس
أ. يعقوبي قدوية

الهيئة العلمية

أ.د محمد عباس. جامعة تلمسان.

د.بوسماحة الشيخ. جامعة ابن خلدون. تيارت.

أ.د مختار حبار. جامعة وهران.

أ.د شريط عابد، جامعة ابن خلدون . تيارت.

أ.د عبد الجليل مرتاض. جامعة تلمسان.

د. عبد القادر راجحي. جامعة سعيدة.

أ.د محمد بلوحي. جامعة سيدي بلعباس.

د. علي كبريت، المركز الجامعي. تيسمسيلت.

التنفيذ التقني

لخضر بوسعيد ونورة عرجان

تصميم الغلاف
بد القادر راجحي

كلمة افتتاحية

بصدور عددها الثالث تكون مجلة المعيار قد تخطت بإذن الله تعالى مرحلة البحث عن تصور أولي لترسيخ رؤية بحثية في المركز الجامعي بتسمسيلات، لتدخل في مرحلة أكثر ثقة بنفسها وبإمكانياتها العلمية والمعنوية في تثبيت تجربة العمل على ترسيخ هذه الرؤية من خلال الحفاظ على تقاليد العمل العلمي ونشره في دورية تطمح لتحقيق البقاء والاستمرارية من جهة، وتوسيع دائرة المعرفة على مستوى المركز الجامعي والخروج بها من ثمة إلى معانقة تجارب أعمق في الجامعات الجزائرية الأخرى.

ونحن إذ نشكر مسؤولي المركز الجامعي بتسمسيلات على ما وفروه من إمكانيات مادية من أجل صدور المجلة في موعدها، فإننا نشكر كذلك كل من ساهم من الأساتذة في توفير المادة العلمية. وستسعى المجلة بإذن الله تعالى أن تتفادى هفواتها الأولية بتنوع مصادر مادتها العلمية والحرص على تقديمها في صورة صارمة يكون هدفها خدمة البحث والباحثين والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

د. محمد بلحسين.

المدير مسئول النشر

محتويات العدد

اللغة والأدب العربي

- شعرية ما بعد السبعينيات واستحضار المرجعيات المعيّنة في النص الشعري الجزائري المعاصر/د. عبد القادر راجحي.....ص:09
- شعرية التناص في رواية فوزى الحواس لأحلام مستغانمي
أ: سعاد شريف.....ص:27
- السيميائيات تحوّل مستمر في البحث عن الدلالة
أ. مسكين دايري.....ص:42
- مصطلح التناص في النقد الحديث
أ: مختار بلعادي.....ص:54
- صورة تلمسان في الشّعر من ابن خميس إلى كلود موريس
أ.بوعزيزة علي.....ص:72
- التركيب المنهجي لدى محمد مفتاح (تناهج أم تلفيق)؟
أ. كاملة مولاي.....ص:90
- التحليل النفسي وجمالية التلقي
أ. خالد بن شعيب.....ص:112
- العقل المستعار في "منهج طه حسين"
أ. بوبكر معزیز.....ص:133

-استنباط الأحكام الفقهية والبيانية من خلال أسلوب الالتفات

أ: عبد الرحيم إبراهيم فواتيح ص: 149

- تقارض حروف المعاني بين النحو والبلاغة

د. ابراهيم بلقاسم.....ص: 162

العلوم القانونية والإدارية

-المسؤولية المدنية لدولة الاحتلال عن انتهاكات حقوق الإنسان

أحمد.لعروسي.....ص: 176

-الإبلاغ كآلية لمكافحة جرائم الفساد

أ. توفيق مالكي.....ص: 195

-أثر العولمة على التحول الديمقراطي في الجزائر خلال دستور 1996

أ. أحمد شامي.....ص: 217

العلوم الاقتصادية ولتجارية

- فعالية تسعير الخدمات في تحقيق رضا العميل في سوق خدمة الهاتف النقال

دراسة حالة مؤسسة أوراسكوم تيليكوم الجزائر Gsm Djezzy

أ. أحمد محمودي.....ص: 247

- دراسة علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة

التكوينية

أ. بوعبد الله راجحي.....ص:262

- واقع مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر

أ. صغير عبد الصمد.....ص:285

دراسة علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة التكوينية

أ. بوعبدالله راجحي
كلية العلوم التجارية والاقتصادية
جامعة بن خلدون. تيارت

مقدمة:

لقي قطاع التكوين المهني اهتماما وعناية كبيرة في كل دول العالم، خاصة في
العشرية الأخيرة وهذا على اعتبار أنه الركيزة الأساسية التي يبنى عليها ازدهار وتقدم
المجتمعات المختلفة.

وفي هذا الاتجاه نجد أن التاريخ الاقتصادي للجزائر يرسم لنا سبلا كثيرة لعدة
تجارب خاضتها الحكومة في مراحل زمنية مختلفة للنهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء
على المشاكل والعراقيل التي ضلت محور الاهتمام الأكبر بصدها عن إعاقه عملية التنمية
الاقتصادية، فكانت الركيزة الأساسية موجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات عبر
الاستثمارات العمومية، وحققت بذلك نسبة أرباح معتبرة وتطورا ملحوظا، إلا أن ذلك
لم يكن في المستوى المطلوب بسبب الاعتماد على تصدير المنتج الواحد والتأخر عن
الميكانيزمات الجديدة للتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى النمو الديموغرافي وانتشار البطالة
خاصة في فئة الشباب، وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بسلسلة إصلاحات اقتصادية
جديدة تضمنت إصلاح المنظومة التكوينية والاهتمام بتكوين الشباب مهنيا في مجالات
مختلفة، ومنحهم المهارة والخبرة الكافية لتمكينهم من الوقوف أمام متطلبات العصر
الحديث، ودمجهم في الشغل والإنتاج بواسطة الاستثمارات الصناعية والتجارية والحرف
التقليدية، وعدم الاعتماد على القطاع الفلاحي فقط، ومن هنا يرى الاقتصاديون أن

استغلال الموارد البشرية بشكل أحسن هو أفضل قرار لإنعاش الاقتصاد وازدهاره مثلما تسير عليه الدول المتطورة الآن .

وانطلاقاً من المقولة التالية **"إن ثروة الغد تصنعها حرفة اليوم"** فإن الاهتمام في الجزائر يبقى مركزاً حول مصير الشباب الذين يغادرون أو يطردون من المدارس والثانويات، فإهمال هذه الفئة البشرية يعني إهدار طاقاتها الإنتاجية والتي تحاول تحقيق تكييفها لاختيار خط السير نحو المستقبل للوصول إلى الاستقرار ورضي النفس حتى لا تصبح عالية على المجتمع بل قوة دافعة له.

وعلى هذا الأساس ومن خلال موضوع البحث سنحاول قدر الإمكان التطرق للعلاقة بين قطاع التكوين المهني والمحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة التكوينية وبالتالي الوصول إلى الدور الحقيقي الذي يلعبه القطاع في تحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية.

وللوصول إلى ذلك هناك عدة تساؤلات تبقى مطروحة للدراسة والتحليل والتي تمثل في عمقها إشكالية الموضوع المختار لهذا البحث والتي نوجزها بسؤال جوهري هام يتمثل في الاتي: **كيف يمكن تفعيل علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية؟**

وسنحاول الإجابة على إشكالية موضوع البحث وغيرها من التساؤلات الأخرى من خلال التطرق إلى ما يلي:

1. نظام تسيير وتنظيم التكوين المهني في الجزائر
2. دراسة علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة التكوينية
3. التكوين المهني والتنمية الاقتصادية.

1/ نظام تسيير وتنظيم التكوين المهني في الجزائر أ/ تطور منظومة التكوين المهني

لقد عرف قطاع التكوين المهني في الجزائر تغييرات متعددة ومتتالية من حيث أساليب التنظيم والجهات الوصية وتحديد الأهداف، وغيرها من الجوانب الهامة الأخرى التي سائرت مراحل تطوره من منتصف الأربعينيات وإلى يومنا هذا. فالمتصفح لمسيرة التكوين المهني في الجزائر عبر التاريخ يجد أنها قد مرت بعدة مراحل وفترات نستعرضها بالطريقة التالية:

لقد عرفت سنة 1946 ظهور أول المؤسسات التكوينية على المستوى الوطني وذلك بإنشاء مركز الدار البيضاء بالعاصمة، مركز عنابة، مركز تيزي وزو وكذا الأصنام المعروفة حاليا باسم الشلف بالإضافة إلى مركز مستغانم، كل هذه المراكز كانت متصلة مباشرة مع الديوان الجهوي للعمل واليد العاملة، وكان الهدف من هذه العملية تكوين يد عاملة مؤهلة تساهم بطريقة وبأخرى في إعادة بناء أوروبا التي كانت قد خرجت قريبا من الحرب العالمية الثانية في حالة متأزمة جدا جراء الدمار الذي لحق بها من الحرب الدامية التي أتت على الأخضر واليابس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المؤسسات الأولى كانت تفتقر إلى مصالح تقنية وبيداغوجية، وعلى هذا الأساس فقد أوكلت مهمة متابعة ومراقبة التكوين لمدرّاء هذه المؤسسات وكذا إلى المصالح المركزية التي أنشئت سنة 1948 على مستوى الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران.

وقد تم اعتماد هذه المنهجية البيداغوجية في التسيير إلى غاية نهاية سنوات الخمسينيات التي تدعم فيها هذا القطاع بعدة مراكز أخرى ومن بينها مركز حمداي عدة - تيارت 1 - الذي أنشئ وأسس سنة 1958 وبدأ فيه التكوين بشعبة البناء سنة 1959.

ومع بداية سنوات الاستقلال فإن جهاز التكوين المهني لم يبقى يعتمد على الحرف الخاصة بالعمارات ولكنه أدرج في المدونة الخاصة بالتكوين عدة فروع أخرى ومن بينها فرع الميكانيك، فرع الخشب فرع الكهرباء بالإضافة إلى فرع الاستعلامات المكتبية، ولقد أرجعت مهمة تغطية هذه الفروع من المواد الخاصة بالتكوين إلى المجمعات الخاصة بالتكوين التقني.

ولو تحدثنا عن التكوين المهني في بداية الثمانينات سيقودنا بدون شك هذا الحديث إلى ذكر السياسة المطروحة من خلال المخطط الخماسي الذي أقرته اللجنة المركزية للحزب الواحد آنذاك، والذي شمل كافة المشاريع المزمع تنفيذها خلال هذه الخماسية، وكانت أولى خطواتها في هذا المجال تخصيص كتابة للدولة والتكوين المهني تختص بالسهر على توفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه الخطوة ولضمان التنسيق بين برامج التكوين المهني والسياسة الوطنية للعمل.

وقد بادرت كتابة الدولة بإعداد برنامج جديد للتكوين المهني يقوم على اعتبارات أساسية أهمها:⁽¹⁾

— تخطيط سياسة للتكوين تتماشى مع الحاجيات المبرجة في الخطة الخماسية ويكون فيها التكوين استجابة للاحتياجات الوطنية، وبذلك نتفادى نقاط الاختلاف أو تكوين خريجين بدون عمل في الوقت الذي تعاني فيه بعض القطاعات الوطنية من نقص ملحوظ في المكونين.

— مراعاة الواقع الجزائري في التكوين وذلك بأن يكون التكوين موافقا لبرامج العمل الوطنية دون أن يكون غريبا عنها أو دخيلا عليها.

— إعادة النظر في دور المعهد الوطني للتكوين المهني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جهاز التكوين المهني الذي لم يلي تطلعات الشباب المتكاثرة في تلك الفترة بحث عن المساهمة النشيطة في الترقية والتطوير باستيعاب أكبر نسبة ممكنة من الشباب الراغب في تنمية البلاد، وعلى هذا الأساس فقد وضع مخطط وطني صارم للتكوين المهني انطلاقاً من الأهداف المرسومة لمواجهة مقتضيات التنمية والاحتياجات المتزايدة إلى اليد العاملة المؤهلة كما وكيفاً في جميع التخصصات، وعليه فإن البرنامج الذي بدأت فيه الحكومة آنذاك "يرمي إلى إنجاز ما يقارب من 120000 منصب للتكوين لكل القطاعات مجتمعة منها 77000 منصب موزعة على 276 مشروعاً للوزارة المكلفة بالتكوين المهني، وقد سمحت الجهود المبذولة بالحصول على جهاز وطني للتكوين المهني يضم كل القطاعات ويشتمل على 697 هيكلًا للتكوين الداخلي يستقبل 173000 متدرب، بينما لم تكن في سنة 1979 سوى 300 مؤسسة و 90000 منصب، ثم إن تنفيذ الطرق البديلة للتكوين قد سمح بتزويد البلاد بطاقة إضافية عبر:

— المنظومة الوطنية للتكوين عن طريق التمهين بقدرة استقبال تستوعب 80000 شاب متمهين.

— نظام التكوين عن طريق المراسلة الذي بلغ تعداداه في نهاية سنة 1986 (7200).
وبإدراج التمهين (71000) أصبح جهاز التكوين التابع لوزارة التكوين المهني يعد أكثر من 150000 منصب للتكوين (2)

وبالإعلان رسمياً عن القانون الصادر بتاريخ 27-06-1981 والمتعلق بالتمهين ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه والذي ينص في مادته العاشرة على أن " عقد التمهين هو العقد الذي تلتزم بموجبه المؤسسة المستخدمة بضمان تكوين مهني منهجي وتام للمتمهين، يلتزم مقابل ذلك بالعمل لديها طيلة مدة العقد، ويتقاضى عن ذلك أجراً مسبقاً يحدد سلفاً، كما يخضع عقد التمهين لأحكام القانون والتنظيم وكذا للقوانين

الأساسية النموذجية وللقوانين الأساسية الخاصة والاتفاقيات الجماعية المطبقة على علاقات العمل في مجال النشاط المهني "(3)

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت عملية تسيير التكوين على مستوى المراكز ثقيلة جدا، وأضحى من الصعب تحمل المصلحة الوحيدة آنذاك أي المصلحة التقنية والبيداغوجية لكل من النمطين الإقامي والتمهين.

وانطلاقا من إيجاد الحل المناسب لهذه الوضعية تم الاعتراف رسميا بنمط التمهين وفقا للقانون رقم 81-07 المذكور سالفًا، والذي تم على إثره تدعيم المراكز التكوينية بمصلحة جديدة خاصة بالتمهين.

ومع إنشاء المخطط الرباعي بلغت "قيمة الاستثمارات المخصصة للتكوين 387 مليون دينار وتعززت هياكل وأحجام الاستقبال، وهكذا شهد التكوين المهني تطورا في إمكانياته وخاصة مراكز التكوين المهني الفلاحي "(4)

ومن جهة أخرى فإن التجهيزات التقنية والبيداغوجية عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا، وهذا راجع إلى زيادة ومضاعفة التخصصات المدرسة " وحتى تكون هذه التجهيزات في حالة جيدة وتحت تصرف الأساتذة حسب المشرفين على القطاع في تلك الفترة، يجب أن تكون هناك صيانة كاملة ومستمرة محليا لتفادي الخسائر وهذا باستعمال الوسائل المكلفة، لا لشيء سوى لأن هذه التجهيزات تستطيع أن تعطينا مردودا مرتفعا لو استعملت استعمالا مدروسا من شأنه إعطاء نتائج مرضية للغاية عن طريق العمليات الإنتاجية التي أدخلت رويدا رويدا إلى مسار التكوين في البرامج التعليمية (التكوينية)، هذه الحاجة التي رأت أنه من الضروري إنشاء مصلحة تقنية ثالثة تتكفل بالإنتاج والصيانة "(5)

كل هذه العوامل مجتمعة أدت بقطاع التكوين المهني في الجزائر بأن يلعب دوره الفعال داخل المجتمع وهذا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وخير دليل على

ذلك هو التوجه أو الإستراتيجية الجديدة المنتهجة من قبل الحكومة التي توصي بفتح المحيط الاقتصادي أمام متربي مراكز التكوين المهني التي بدأت بخمسة مراكز كما ذكرنا سابقا، وأصبحت الآن ونظرا لأهميتها ودورها البارز تتجاوز 1135 مؤسسة تكوينية على مستوى 48 ولاية بطاقة استيعابية خصت دخول 2009-2010 قدرت بحوالي 350 ألف منصب للتكوين.

وتبقى إذن الهياكل التقنية والبيداغوجية مهمة على مستوى كل الهيئات والمعاهد التكوينية والتعليمية غير أن كل الهياكل الأخرى المعتمدة والمهمة بدورها تعتبر إلى حد بعيد كهياكل تغطية فقط.

ب/ تنظيم التكوين

يستقطب سنويا قطاع التكوين المهني والتمهين مختلف الشرائح الشبانية القادمة من فضاء التربية الوطنية وهو بذلك يعتبر مكتملا لهذه الأخيرة وفتاحا بذلك المجال أمام الآلاف من الشبان والشابات ممن لم يسعفهم الحظ في مواصلة دراستهم لعدة أسباب تختلف باختلاف الألوان والأشكال، وهذا من اجل وضعهم على الطريق الصحيح مانحا إياهم الكفاءة والمهارة المهنية كما وكيفاً "حيث أن من أهداف المنظومة التكوينية تكوين الشباب لتكوين تاهيلي، وتكوين لنيل شهادات دولة كما هو حاصل حاليا وهذه الشهادة هي تاهيلية من جهة، وتعليمية من جهة أخرى، تاهيلية لأنها توفر لهم حظوظ الحصول على مناصب العمل، وتعليمية لأنها تمكن حاملي الشهادات من رفع مستوى معرفتهم المهنية"⁽⁶⁾ ويتجلى ذلك من خلال التشكيلة المتنوعة من التخصصات القديمة والحديثة التي يعرضها وفقا لمتطلبات حاجيات سوق العمل، وهذا عن طريق أنماط التكوين المختلفة المتخصصة لتلقين هذه التخصصات والتي يضمنها سلك تعليمي أو ما يعرف بأساتذة التكوين المهني بناء على ما تنص عليه المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي

رقم 90-117 المؤرخ في 21-04-1990 المتضمن القانون الخاص بعمال التكوين المهني.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أنماط التكوين تتبادل فيما بينها من حيث الشكل والتنظيم المعمول به لتحقيق الغرض المستهدف وتمثل هذه الأنماط فيما يلي:

- نمط التكوين الإقامي.

- نمط التكوين عن طريق التمهين.

- نمط التكوين عن طريق الدروس المسائية.

- نمط التكوين عن بعد.

- نمط التكوين للتكيف المهني.

- نمط التكوين المستمر.

ج/ التكوين الإنتاجي

يعرف التكوين الإنتاجي من يوم لأخر تقدما وتطورا ملحوظا يمس نشاطات المؤسسات التكوينية وهذا بالنظر إلى الايجابيات الكثيرة التي تأتي من ورائه والتي نستطيع حصرها في ثلاثة نقاط أساسية تستحق الذكر والتنويه ويتعلق الأمر ب:

♦ تطوير وترقية نوعية التكوين.

♦ المساهمة الفعالة بنسبة معينة في ميزانية المؤسسات عن طريق الإيرادات الناتجة عن بيع الأجهزة المنتجة وفي هذا الصدد " تحرص الحكومة على أهمية التكوين الإنتاجي الذي توفره مؤسسات التكوين حيث بلغت مداخيله 240 مليون دينار خلال سنة 2000 مما سمح بتخفيض الأعباء على الميزانية العمومية بالنسبة للحصص المخصصة للتكوين المهني" (7)

♦ تسهيل مهمة إدماج الشباب المكون (المتربصين). وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نقول إن التكوين الإنتاجي هو نشاط المتربصين خلال مسار التكوين والذين من

خلاله يستطيعون إنجاز أشياء عديدة منتجة ذات قيمة عالية ومتقنة وتكون مستعملة وتجارية وعلى هذا الأساس فإن التكوين الإنتاجي يهدف إلى:

- "ضمان التطور الثابت لنوعية التكوين.
- تحفيز المتربصين والمتمهنين الذين يريدون بأي شكل من الأشكال إنهاء مساهم التكويني بإعطاء صبغة خاصة وملاحظات متميزة تخص تكوينهم وذلك بإنجاز أعمال وخدمات مستعملة.
- تسيير الموارد المكتملة بمحاولة استغلال الطاقات الإنتاجية الهائلة المتوفرة على مستوى المؤسسات التكوينية وذلك يجعلها تخضع لعامل المردودية.
- فتح مجال الإبداع داخل ميدان التكوين المهني وتسهيل مهمة إدماج المتربصين داخل الوسط الصناعي" (8)

وبما أننا قد تطرقنا في بداية هذا المطلب إلى الإيجابيات الكثيرة التي تميز التكوين الإنتاجي وتعود بالفائدة على المكون والمتكون، وبالتالي على المؤسسة التكوينية وعلى الميزانية العامة للدولة بشكل عام، إلا أن هذه الصيغة من التكوين تشوبها عدة مشاكل وعراقيل بفعل عدم التطبيق الصارم والحرفي لنصوص المراسيم المصادق عليها في هذا الإطار أو باستعمالها بطرق وكيفيات مختلفة تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

وقد تختلف وتتعدد هذه المشاكل والعراقيل التي يمكن إنجازها وحصرها في عدة جوانب، أما عن الجانب الذي يخص الميزانية فنجد أن المشكل المطروح هنا يتعلق بثلاثة نقاط أساسية، تخص الأولى فترة تشغيل وتسيير المؤسسات التكوينية أي بمعنى فترة الميزانية السنوية للمؤسسة لا يناسب التكوين الإنتاجي إطلاقاً.

أما الثانية فتخص ثمن شراء المواد الأولية، والنقطة الثالثة تتعلق بكيفية استعمال الإيرادات الناجمة عن الإنجازات المقدمة من طرف المتربصين.

وعن الجانب المتعلق بتوفير الوسائل فيبقى مشكل النقل يطرح نفسه على أكثر من صعيد على اعتبار أن إنجاز الأعمال في الحقل المهني يستدعي وسائل خاصة لنقل المكونين والمتربين إلى مكان تواجدهم.

ويبقى أن نشير في الأخير إلى الجانب البيداغوجي الذي يخص تأثير التكوين الإنتاجي على مسار التكوين المخصص للمتربين.

2/ دراسة علاقة التكوين المهني بالحيط الاقتصادي في ظل إصلاحات المنظومة

التكوينية

1/ علاقة التكوين المهني بالمؤسسات الإنتاجية

إن نظام التكوين المهني والتمهين من خلال توجهاته المزدوجة اجتماعيا واقتصاديا مرتبط أساسا بالقطاع المنتج وذلك من خلال علاقة واضحة المعالم وهي في الغالب انعكاسية، بحيث أنها تتبنى سياسة معينة مفادها أن يكون للمؤسسة الإنتاجية ما تريده كما وكيفا، ويعتبر هذا النظام على هذا الأساس ممول ليد العاملة المؤهلة التي لا تجد سبيلها إلى النجاح النهائي دون مساهمة القطاع المنتج عن طريق فتح المجال أمام متربي مراكز التكوين المهني وذلك بالإدماج الفعلي في سوق العمل.

وحتى تكون هذه العلاقة بين القطاع المكون أي التكوين المهني والقطاع الاقتصادي قوية ومنسقة والتي يجب أن تكون كذلك، فعلى المؤسسة الإنتاجية على اعتبار وصفها كيان اقتصادي بالدرجة الأولى أن لا يقتصر دورها الإنتاجي في تسويق منتجاتها وبالتالي التوزيع وتحقيق الأرباح فقط بل يتعداه إلى أبعد من ذلك، وهذا بلعب دورها كاملا والذي يعتبر مكملا لكي يكون تكوين الشباب تكوينا نوعيا مستندا على الإلتقان والمهارة وخصوصا إذا علمنا أن التكوين النظري لوحده غير كاف لجعل الشاب المتربص عاملا ذا تأهيل عالي أي أنه يكون مستعدا لممارسة مهنته في مؤسسة إنتاج

بنجاعة ومهارة عالية، وحتى يكون جديرا بالشهادة الممنوحة له في هذا الإطار، أي الكفاءة والمهارة المهنية وما شابه إلى ذلك كل حسب مستواه وتخصصه .

ويجب أن تكون علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي علاقة متينة ووطيدة كما أشرنا إليه سابقا لا لشيء سوى لوجود منفعة بين الطرفين، ومن صالحها أن يكون المحيط الاجتماعي والاقتصادي نظيفا نشطا، صالحا لانبعاث حقيقي، ومساعدة على عملية التواصل والتكامل، لأنه يعتبر في حد ذاته قاعدة انطلاق لنمو اقتصادي وبشري لأي مجتمع غير منحرف أخلاقيا، خال من الآفات الاجتماعية نسبيا والتي تفسد النظام الاجتماعي وتخلخل العلاقات بين الأفراد، ويؤثر انتشارها بشكل مباشر على نفسية الفرد وتهدد من إرادته في النجاح وتقلل من اهتماماته واثقانه في العمل ويكثر الخداع والغش وبذلك يتأثر الاقتصاد .

دائما وفي نفس السياق فإذا نظرنا إلى هذه العلاقة من جانب المحيط الاقتصادي بشكله الواسع، فهي علاقة مبنية على الأحادية في التشاور أي أنها تمثل علاقة المحيط بالقطاع، لكن وبالمقابل فإن العلاقة بشكلها العكسي بين التكوين المهني والمحيط الاقتصادي فهي متشعبة ومتعددة الجهات، حيث أننا نجد مثلا علاقة التكوين المهني بالمحيط الاقتصادي بواسطة التكوين الإقامي، ويتجسد ذلك في التربصات التطبيقية على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة لفترات مختلفة حسب التخصصات المستهدفة وأيضا عن طريق التكوين الإنتاجي وقد نجد علاقة أخرى بواسطة التكوين عن طريق التمهين والتي تتجسد على مستوى المؤسسات الإنتاجية على اعتبار أن المتمهن يقضي جل وقته المحدد لمسار تكوينه (الأعمال التطبيقية) في ورشات هذه المؤسسات والباقي يمثل الجانب النظري، وذلك يكون على مستوى المؤسسات التكوينية .

والغرض من هذا التوجه هو منح الشباب تكوينا يوفق بين الدروس النظرية في المؤسسة التكوينية والأعمال التطبيقية ووضعهم في حالة عمل حقيقية تسمح بتحقيق تأهيل يتكيف مع حاجيات المؤسسات الإنتاجية.

وفي هذا الاتجاه فإن وزارة التكوين والتعليم المهنيين تسعى إلى تطوير وترقية هذا النمط من التكوين (التمهين) أي التكوين التناوبي الذي لا يحظى بالاهتمام اللازم رغم أهميته في امتصاص بطالة الشباب والسماح للمؤسسات الإنتاجية بإيجاد عمال مؤهلين قادرين على التأقلم والاندماج في سوق العمل، وذلك عن طريق " ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في - تحسين صورة التمهين - تنظيم تربصات في الوسط الصناعي لصالح المكونين - التكفل الناجح والفعال بالمتربين في المؤسسات الإنتاجية ومعنى ذلك أن آمال قطاع التكوين والتعليم المهنيين كبيرة في إطار التمهين الأفضل الأحسن بين احتياجات الشباب المتعلم واحتياجات العالم الاقتصادي قصد ضمان القيام بالدور الفعال للاستجابة لانشغالات الطرفين بالوصول إلى حل المعادلة المتمثلة في :

التكوين ← القابلية للتشغيل ← الشغل " (9)

ب/ أثر إصلاح المنظومة التكوينية على المحيط الاقتصادي

إن للتكوين المهني دور أساسي وفعال في ترقية وتطوير المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وخير دليل على ذلك الأعداد الهائلة من مختلف الشرائح الشبانية التي تتوافد سنويا على المؤسسات التكوينية وهي تحمل الحجة القاطعة على مستوى الوعي بأهمية التكوين المهني في المجتمع، هذه الأهمية التي أصبحت تزداد من يوم لأخر لم تأتي من قبيل الصدف، بل أثمرها عمل دؤوب بفعل الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت على قطاع التكوين المهني والتمهين والذي كان يسير وفقا لتنظيم هيكلي مر عليه أكثر من ربع قرن، والذي أصبح بفعل التحديات الجديدة الناتجة عن النظام

الاقتصادي الجديد غير ملائم تماما، " فالعولمة أفرزت نظام دولي جديد لتقسيم العمل مما يفرض علينا تحديد النصوص والتفكير في مهن الغد والتنظيم الهيكلي الملائم لهذه التغيرات الكبرى حتى نتمكن من تحديد الجهاز والآليات الكفيلة بتحسين وترقية دور التكوين" (10)

وهو ما كان بالفعل فنظرا لهذه التحديات الكبيرة التي وجدها قطاع التكوين المهني والتمهين أمامه حيث واجه عدة صعوبات كانت ناجمة أساسا عن الاختلالات في النظام التربوي لا سيما بعد نهاية مرحلة التعليم القاعدي أو الإلزامي والتي تميزت بما يلي:

- عدم ارتباط منطقي ومنظم بين نظام التكوين المهني ونظام التعليم العام.
- نظرة المجتمع إلى التكوين المهني نظرة دونية حيث تعتبر الأسر التحاق أبنائها بالتكوين فشل في متابعة دراسات أكاديمية تؤهلهم ليكونوا ضمن النخبة في البلاد.
- أصبح التكوين المهني وعاء يستقبل المتسربين من نظام التعليم العام.
- أنصبت كل مجهودات التكوين على الجانب الكمي من خلال التكفل بالأعداد الهائلة من المتسربين على حساب الجانب النوعي.
- التكوينات المتوفرة لا تستجيب بالضرورة للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل. وقد كان لهذه الوضعية تأثيرات اجتماعية واقتصادية تمثلت في:
- تزايد البطالة نتيجة لعدم تطابق مخرجات التكوين المهني مع احتياجات سوق العمل.
- غياب العلاقة مع عالم الشغل كون أن التكوين لا يلي رغبات أصحاب العمل.
- تدني صورة التكوين المهني لدى الأسر وأصحاب العمل.

- عدم تماشي برامج التكوين مع التطور التكنولوجي وتطور المهن.
 - قلة نسبة إدماج خريجي التكوين المهني.
 - أصبح التكوين المهني يشكل حلقة مفرغة باعتباره حلا للفشل المدرسي من جهة ومن جهة أخرى لا يستقطب الطلب عليه.
 - أصحاب المؤسسات لا يعتبرون التكوين استثمارا منتج بل تكلفة.
 - وقد نتج عن هذه الوضعية تأثيرات اجتماعية واقتصادية تتمثل فيما يلي:
 - صعوبة إدماج الخريجين أدت إلى عدم جلب العناصر الجيدة إلى التكوين.
 - عدم القدرة على توفير يد عاملة مؤهلة تستجيب للمتطلبات الجديدة الناتجة عن التطور التكنولوجي والانفتاح على الاقتصاد العالمي.
 - عدم توفير الكفاءات أصبح يساهم في عرقلة الإنعاش الاقتصادي.
- وعليه فقد أضحي من الضروري تغيير السياسات المنتهجة والاستراتيجيات المطبقة وفقا لمبدأ عصرنة القطاع وتماشيا مع متطلبات العولمة الاقتصادية، وقد تجسدت هذه النظرة على أرض الواقع بجملة من التدابير والإجراءات اللازمة التي من شأنها تطوير وترقية القطاع وذلك بتكوين يد عاملة مؤهلة تستطيع بدورها خوض غمار الحياة المهنية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بصورة لائقة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
- وبناء على ما ورد سابقا ووفقا للتوجه الجديد والنظرة المستقبلية لقطاع التكوين والتعليم المهنيين التي تقوم على توفير جميع الوسائل الضرورية العصرية اللازمة من أجل تكوين يد عاملة مؤهلة تستطيع الدخول إلى عالم الشغل عن طريق المؤسسات الإنتاجية، التي ستساهم في جعل متربصي مراكز التكوين المهني في وضعية العمل الحقيقية، وإذا حققنا المعادلة التالية:

التكوين ← المؤسسات الإنتاجية ← اقتصاد فعال

سنصل بدون شك إلى قناعة مفادها دفع الاقتصاد الوطني والحق بركب الأمم المتقدمة.

ج/ رهانات المنظومة التكوينية

لقد شهدت الجزائر منذ الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 والتي تمثل بداية التحول أو الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، سلسلة من التغيرات في مختلف المجالات وبالتالي تعدد الاحتياجات بمرور السنوات ومن أبرز هذه الاحتياجات ضرورة وجود منظومة تكوينية فعالة تسير هذه التغيرات والمستجدات والتحويلات في سير مختلف القطاعات، ومن هذا المنطلق أصبحت مهام التكوين المهني أكبر وتمثلت في الآتي:

- تأهيل اليد العاملة الوطنية.
- تقليل الحاجة لليد العاملة الأجنبية وإعطاء الفرصة لليد العاملة الوطنية المؤهلة.
- فالتكوين المهني المعاصر أصبح يتميز بالآتي: (11)
- الحاجة لقاعدة علمية وتكنولوجية متينة تتيح للعامل القدرة على التعامل مع المعارف الجديدة.
- إستراتيجية عامة للتكوين المستمر للعمال وعدم الاكتفاء بالشهادة والمهارة المكتسبة من قبل.
- تثمين الخبرات المهنية حيث توجد على مستوى الدول المتقدمة هيئات متخصصة في تثمين الخبرة نظرا لدرجة التأهيل الذي توفره.
- ربط التكوين المهني بالتعليم العالي من خلال إيجاد أساليب تسمح للناجحين في الدراسات المهنية بمتابعة دراساتهم العليا في الجامعات.

- ومن هذا المنطلق أبرمت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني بدأ تطبيقها منذ شهر جانفي 2003 وامتدت إلى غاية 2009 بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي بـ 60 مليون أورو، ووزارة التكوين المهني بـ 49 مليون أورو، وتتمثل أهداف هذا المشروع في: (12)
 - زيادة قدرات نظام التكوين المهني في الاستجابة لحاجات الأفراد والمؤسسات لضمان تكييف أحسن لعرض التكوين أمام الطلب الاجتماعي والاقتصادي.
 - زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة
 - تكييف نظام التكوين المهني مع اقتصاد السوق.
 - منح فرص أفضل للأفراد فيما يخص الاندماج والرسكلة في سوق العمل
- دائما وفي نفس الاتجاه وحسب آخر المستجدات (الموسم التكويني 2009/2010) فإن القطاع حقق قفزة نوعية من الناحية البيداغوجية، حيث يملك أزيد من 1135 مؤسسة تكوينية منها 5 مراكز لذوي الاحتياجات، و 600 مدرسة خاصة بعدما كانت 550 مؤسسة على اعتبار أنه تم فتح مدارس جديدة وإغلاق أخرى ومشروع إنجاز 300 مؤسسة أخرى ما بين الجديدة المقدرة بـ 77 والتي تحتاج إلى توسيع والخاضعة للترميم، والتي استفاد منها القطاع خلال السداسي الأول من سنة 2010.

"وضمن هذا المنظور يعمل القطاع على تحسين ظروف التكوين ورفع مستوى أداء المكونين معتمدين في ذلك على توسيع مجال الاستشارة والاستعانة بأهل الاختصاص والخبرة من خلال مراجعة وتحسين البرامج البيداغوجية وتكييفها مع التغيرات الحاصلة في مجالات التكنولوجيا والتطورات التي تعرفها المهن وشعب النشاطات المهنية وبالقدر ذاته يسعى القطاع إلى تعزيز صلات التعاون والتشاور والتنسيق مع بقية

القطاعات الاقتصادية لتحقيق التقارب بين التكوين وعالم الشغل من جهة، والعمل على تيسير عملية الإدماج المهني من جهة أخرى "(13)

وفي غضون الخماسي المقبل (2010-2014)، فإن البرامج التنموية المسجلة تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة وهي المهمة التي سيساهم فيها قطاع التكوين المهني والتمهين أيما إسهام على اعتباره أحد روافد إمداد عالم الشغل باليد العاملة المؤهلة تأهيلا مطابقا للمعايير الدولية في هذا الشأن.

ومن بين الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذا المسعى ما جاء به برنامج الإصلاحات للخماسية المقبلة (2010-2014) والتي من بينها ما يلي:

- إعادة المصداقية للتكوين المهني وكذا إعادة الاعتبار للحرف اليدوية والصناعات التقليدية، وأيضا ترقية تكوين المرأة.
- إدراج التخصصات التي لها علاقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تنويع مسارات وبرامج التكوين المهني ومطابقتها مع تطور المهن والعمالة.
- التحسين من أداء مؤسسات التكوين المهني، من حيث التسيير الإداري المالي والبيداغوجي.
- تنويع مصادر تمويل التكوين وتطوير التكوين المتواصل والتكوين عن طريق التمهين.
- التكثيف من مؤسسات التكوين المهني للرفع من قدرات التكوين.
- إنشاء مجال للتشاور والتنسيق بين مختلف الفاعلين في التكوين المهني.
- تنمية شبكة مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص وتحسين نظام الإعلام والتوجيه وتنويع مؤسسات التكوين، المسارات ودورات التكوين.
- إعادة النظر في دور وصلاحيات إدارة التكوين المهني.

- انتهاج سياسة واضحة تمكن من منح الأولوية للأهداف المتعلقة بتحسين النوعية.
 - ضرورة اعتبار دور التكوين المهني على أنه أساسي في التحكم في الإنتاج وفي تحسين تسييره من خلال تامين الموارد البشرية.
 - اتسام مهام التكوين المهني بصفة المنفعة العامة.
 - ضرورة أن تتميز منظومة التكوين المهني بالمرونة وقابلية التكيف.
 - ضرورة تكريس الحق في التكوين المستمر ضمانا للتكيف مع منصب العمل وحركية العامل أو انتقاله إلى قطاع نشاط آخر.
 - انفتاح نظام التكوين المهني على محيطه الداخلي والخارجي.
- وبعد الإقرار بهذه المبادئ، فإن إشكالية التكوين المهني لا تطرح من حيث توضيح دوره بالنسبة للطلب الاقتصادي والاجتماعي بل تطرح بحدة أكثر من حيث شروط ووسائل تحقيقه وبالتالي تنصب الجهود على البحث عن الطرق والوسائل الواجب تجنيدها على الصعيدين الداخلي والخارجي لتحسين أدائه وأداء دوره في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.
- فعلى الصعيد الداخلي، يتعلق الأمر بالقيام بما يلي:
- ✓ ضمان إصلاح نوعي للتكوين المهني.
 - ✓ الإدراج التدريجي لمسار التعليم المهني.
- أما على الصعيد الخارجي فينبغي إعادة التفكير في علاقته وتمفصله مع المنظومة التربوية ومع محيطه.
- ✓ إدخال تغييرات نوعية تمكن القطاع من التجاوب مع أهداف التكيف الدائم لبرامج التكوين مع ملامح الحرف وفقا لبنية التشغيل والمتطلبات الدولية وكذا

التكفل خاصة بالشباب لا سيما فتيات الوسط الريفي والمناطق المحرومة والمرأة الماكثة بالبيت.

✓ تفعيل برامج التكوين عن بعد وعن طريق الانترنت وإنشاء 05 مراكز تكوين متنقلة لفائدة المناطق النائية.

3/ التكوين المهني والتنمية

يجمع الدارسون في علم الاجتماع المهني على أن تحديد الأدوار وتقسيم العمل من خلال عملية التكوين وإعادة التكوين، يعطي للبناء المهني أهمية كبيرة في خضم عملية التنمية التي تتطلب التوزيع الرشيد والعقلاني للأفراد على الوظائف وفق الخبرة أو المعرفة أو الشهادات، وهذا يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في الاقتصاديات المتطورة، على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الجماعات المهنية وتحديد مسارات التنمية.

وهذا ما تؤكدته الدراسات التي أجريت في عدد من البلدان النامية والصناعية على حد سواء، ولعل أهم ما طرحته هذه الدراسات هو: (14)

✓ يرتبط تخطيط القوى العاملة وسياسة التشغيل بمسألة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.

✓ يشكل هذا التخطيط قاعدة الارتكاز في أي تغيير مخطط.

✓ ترتبط تنمية المجتمعات المحلية بالتوزيع المتوازن لمختلف المهن في ضوء متغيرات الكفاءة والمقدرة والرغبة الذاتية للفرد.

✓ تتغير الأدوار الاجتماعية للمهنة بالتغير المعيشي.

✓ هناك علاقة وظيفية متبادلة بين المهنة والمجتمع.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال التحليل الذي قدمه باحثون آخرون لطبيعة التكوين المهني وارتباطه بالنسق الاقتصادي، حيث كشفوا عن العلاقة بين التكوين وسوق العمل، ومشكلات البطالة وعلاقات العمل، وما يرتبط بها من ظواهر صراعية

متنوعة، وهذا بطبيعة الحال لأنهم يعتقدون أن تخطيط وتنظيم الدولة الصناعية الجديدة يقوم على المتابعة المنظمة للموارد البشرية وتكييفها للظروف والمستجدات في البيئة، كما أن تغير عوامل وأساليب الإنتاج يعتمد على التكوين الجيد، فالتكوين الدائم يتطلب تغيير إجراءات التكوين التي تسمح بخلق ظروف عمل جديدة وتقسيم مختلف للعمل "وهو ما دعا "كلود ديبار " Claude dubar إلى إقرار حقيقة واقعية، وهي أن المشكلات التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة والعلاقة بين المدرسة والمؤسسة والتكوين والعمل يمكن أن يكون أعمق إذا لم ننظر إلى تطور هذه العمليات في تقاطعها مع الإنتاج الاجتماعي للتأهيل باعتباره من الأولويات الوطنية "(15) وعلى هذا الأساس يصبح التكوين المهني أحد المتطلبات الأساسية لأي سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن هناك علاقة تبادلية بين التكوين المهني والفعالية الاجتماعية والاقتصادية والتي تدفعنا إلى ضرورة فهم عملية التكوين في إطارها الاجتماعي والاقتصادي آخذين بعين الاعتبار التراكمات التاريخية والمعرفية ومستوى تحضر المجتمع المعني.

مما لا يختلف عليه اثنان أن التكوين المهني في الجزائر يندمج في إطار النظام الشامل "التربية، التكوين، الشغل" وبالتالي يتأثر بالسلبات والنقائص التربوية وبطريقة تنظيم الاقتصاد، فكل تغيير يطرأ على النظام التربوي وأي تعديل في قواعد تسيير الاقتصاد تنعكس بالضرورة على نظام التكوين المهني من حيث السياسة والتسيير وخصوصا وأن الجزائر إحدى البلدان العربية التي تخوض تجربة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث أن إشكالية العلاقة المطروحة ما بين التكوين المهني وسوق العمل تطرح بحدة، بسبب قلة اليد العاملة المؤهلة اللازمة لتنفيذ مختلف البرامج التي وضعتها السياسات الحكومية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وغيرها من البرامج التي تحتاج إلى الكفاءات والمهارات الوطنية .

وفي هذا الإطار تسعى الحكومات المتعاقبة إلى إيجاد السبل الكفيلة لتطوير هذا القطاع الحساس ووضعه على السكة الصحيحة، و هذا على اعتبار أنه يمثل الوجهة الأساسية المتخصصة في مجال تكوين رأس المال البشري الذي يعتبر عامل مهم في التنمية الاقتصادية، وتعتبر التربية والتكوين العناصر الأساسية لتحضيره وإعداده للدخول إلى سوق العمل وخلق الثروة، ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى العوائد المادية التي يساهم فيها للعنصر البشري نتائج غير مادية كالانسجام الاجتماعي، التقليل من الانحراف وتحسين مستوى الصحة حيث بينت العديد من الدراسات فيما يخص فوائد التربية والتكوين على الأفراد أن نسبة مردودية الاستثمار في العنصر البشري أكبر من نسبة الاستثمار في رأس المال المادي .

وعلى هذا الأساس وإذا أرادت الدولة أن تصل إلى تحقيق مختلف سياساتها خصوصا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، عليها بانتهاج سياسة التكوين للموارد البشرية لكن بشرط توفير الهياكل القاعدية ومختلف الإمكانيات الضرورية من أجل ضمان

اكتساب المعارف والمهارات لأكبر عدد ممكن من الأفراد كل في مجال تخصصه إدراكا منها لدوره الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الإنتاجية والتنوعية وتوسيع نطاق التشغيل.

ومن هذا المنطلق فإن فعالية نظام التكوين المهني في أي دولة لا تقاس بعدد الهياكل والمنشآت القاعدية المنجزة بل تقاس بمستوى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مؤهلة ومتخصصة وفق الاحتياجات المطلوبة.

وفي فترة تكوينها تحتاج هذه الأيدي العاملة (متربصي ومتمهني مراكز التكوين) إلى نفقات كبيرة قصد تأهيلها وبالتالي وضعها في حقل العمل الميداني.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل تؤدي هذه النفقات وتحديد النفقات التكوين المهني دورها الحقيقي لتعبيد الطريق أمام المتربصين والمتمهنيين من خلال مساهمهم التكويني ووصولاً بهم إلى فضاءات سوق الشغل الحقيقي وبالتالي مساهمتهم في عملية التنمية الاقتصادية؟

والإجابة على هذا التساؤل ستجربنا بدون شك إلى نشر مساهمات لاحقة من خلال التطرق إلى دراسة تطور نفقات التكوين المهني ووضعية خريجيه على مستوى سوق الشغل في الجزائر.

الهوامش :

(1)- بوروية نوار، التكوين المهني والمخطط الخماسي، مجلة الكراريس البيداغوجية، الجزائر

العدد 1، 1981 ص : 25.

(2)- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر

1987، ص : 261 .

(3)- 81-07 : الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 26، 1981، ص : 18 .

- (4)- عزيز تيدادني، التوظيفات المالية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، رقم النشر 248، 1971، ص: 36
- (5)- بربري الطاهر، تنظيم وتسيير المصالح، مطبوعات الورشات الصيفية، معهد التكوين المهني - سيدي بلعباس -، الجزائر 2002، ص: 02.
- (6)- توفيق يوسف، القطاع سيتكفل لأول مرة بالشباب، جريدة الشعب الجزائر، العدد 22334 2000، ص: 08
- (7)- كالي كريم، 159 ألف متربص جديد، جريدة الفجر، الجزائر، العدد 112، 2001، ص: 04.
- (8)- التحرير، تطور النصوص المسيرة للتكوين الإنتاجي، مجلة التكوين المهني، الجزائر، العدد 10، 2000، ص: 29
- (9)- منشور وزاري رقم 04-255، بخصوص إعادة الاعتبار لنظام التكوين المهني عن طريق التمهين، الجزائر 2004، ص: 03.
- (10)- توفيق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 08
- (11)- بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص: 104/103.
- (12)- www.mfep.gov.dz.
- (13)- الهادي خالدي، إلى أسرة التكوين بمناسبة افتتاح السنة التكوينية 2009-2010، رسالة الوزير، الجزائر 2009، ص: 04.
- (14)- بلقاسم سلاطونية، التكوين المهني والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، 2001 ص: 130/131 .
- (15)- Dubar . c , La Formation Professionnelle Continue , ed , La Découverte , Paris , 1985 P : 114 .